ملخص وافٍ

يقدم هذا الفصل عرضا موجزا لصناع السياسات عن كيفية إنعاش النمو الاقتصادي والتصدي للصدمات المعاكسة التي يتعرض لها الاقتصاد الكلي من خلال إطار اسمه IDEAS، وهي كلمة انجليزية تعني حروفها: الاستثمار (Invest) للمستقبل – في النظم الصحية، والبنية التحتية، والتكنولوجيات منخفضة الكربون، والتعليم، والأبحاث – وبالتالي زيادة نمو الإنتاجية؛ واعتماد سياسات استنسابية (Discretionary) جيدة التخطيط؛ وتعزيز أدوات الضبط التلقائي (Enhance Automatic Stabilizers)، بما في ذلك مواصفات نظام الضرائب والمزايا الذي يحقق الاستقرار في الدخل والاستهلاك، كالضرائب التصاعدية وإعانات البطالة. ويمكن الاسترشاد بهذا الإطار في وضع السياسات الملائمة لمواجهة الهبوط الاقتصادي أو ضعف الطلب. وفي المنعطف الراهن، تعمل الحكومات بنشاط على تعزيز أدوات الضبط التلقائي عن طريق التوسع في شبكات الأمان الاجتماعي لدعم المواطنين أثناء جائحة كوفيد–١٩. لكن من المهم أيضا إعداد خطط للاستثمار وسياسات استنسابية بشكل أعم، لتطبيقها عندما ينتهي الإغلاق العام ويصبح التحفيز المالي فعالا، وملائما أيضا حسب الحيز المالي المتاح.

وتمثل أسعار الفائدة المنخفضة فرصة للاستثمارات العامة ذات العائد المرتفع – وهي أولوية في معظم البلدان. فقد أدى حدوث بعض التراجع في تراكم رأس المال إلى إبطاء النمو الاقتصادي على مدار العقد الماضي. ومن المهم تحديث البنية التحتية المتهالكة في الاقتصادات المتقدمة ومعالجة احتياجات البنية التحتية وغيرها من أهداف التنمية المستدامة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وفي كل البلدان، تتطلب مكافحة تغير المناخ الاستثمار في إجراءات التخفيف والتكيف. ومن المرجح أن تتجاوز هذه الاحتياجات الاستثمارية الإضافية ٢٠ تريليون دولار أمريكي، بالأسعار الجارية عالميا، على مدار العقدين القادمين.

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة التي تمتلك الحيز المالي الكافي، يعتبر تنفيذ المزيد من المشروعات الاستثمارية أمرا مجديا لأن قيمة الأصول الناتجة عن هذه المشروعات من المرجح أن تتجاوز الالتزامات المصاحبة لها، مما يعزز القيمة الصافية للقطاع العام. وحين يكون الحيز المالي محدودا، فمن الملائم إعادة توجيه الإيرادات والنفقات لزيادة الاستثمار في النظم الصحية، والبنية التحتية، والبشر. وفي الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تدعو مستويات الدين المرتفعة ومصروفات الفوائد المتصاعدة إلى تمويل التنمية على نحو مسؤول ماليا. وفي البلدان النامية منخفضة الدخل، يمكن أن يكون رفع الإيرادات الضريبية أمرا بالغ الأهمية على المدى الطويل. ومن الضروري لكل البلدان تحسين إدارة الاستثمار؛ ذلك أن عدم الكفاءة يتسبب في ضياع ثلث الأموال الموجهة للبنية التحتية العامة على مستوى العالم.

وقد جاء الدعم المالي الاستنسابي متأخرا للغاية في حالات الهبوط الاقتصادي السابقة، ولم يكن موجها بدقة. وللحد من فترات التأخير في التنفيذ ووضع مؤشرات تسترشد بها التوقعات، ينبغي أن يعجل صناع السياسات بوضع قائمة مسبقة بالمشروعات الاستثمارية التي خضعت للتقييم ويمكن تنفيذها عند انحسار الأزمة الصحية، وتخطيط الإجراءات الاستنسابية التي يمكن تطبيقها بسرعة.

ويمكن أن يؤدي تعزيز أدوات الضبط التلقائي، وخاصة تحسين نظم إعانات البطالة وشبكات الأمان الاجتماعي، إلى حماية دخول الأسر من الصدمات المعاكسة وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأوبئة. فعلى سبيل المثال، إذا حسنت إستونيا أو الولايات المتحدة نظم إعانات البطالة لتضاهي المستوى الأوسط لدى البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، فإن الدخول الصافية للعمال الذين يفقدون وظائفهم في فترات الركود ستقل بنسبة الثلث. ويمكن دعم استهلاك الأسر الهشة عن طريق مد تغطية شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير الإعانات من خلالها في الوقت المناسب (وهي أولوية أثناء الجائحة). ومن الأمثلة الجيدة في هذا الصدد وضع نظام انتقائي ومشروط وقائم على السعة المالية يتيح حدا أدنى مضمونا للدخل. وبينما يقدم الكثير من البلدان مساعدات اجتماعية أكبر لقطاع الأسر من أجل مكافحة فيروس كوفيد–١٩، ينبغي إعطاء أهمية خاصة للإجراءات التي تحسن نظم الضرائب والمزايا على أساس دائم.